

## أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت

حسين علي العمر

قسم الاقتصاد، كلية الدراسات التجارية  
دولة الكويت

### الملخص :

هذه الدراسة هي محاولة التعرف على أثر مكونات الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي ومكوناته بدولة الكويت، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٤. ولتحقيق ذلك أخضعت المتغيرات المستخدمة في البداية لاختباري السكون والتكامل المشترك حيث أشارت النتائج إلى أن المتغيرات غير ساكنة بمستواها لكنها تصبح ساكنة بعد أخذ فرقتها الأولى، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد بين مكونات الإنفاق العام والناتج غير النفطي ومكوناته. ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك للتعرف على طبيعة وحجم أثر مكونات الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي ومكوناته وذلك باستخدام الانحدار التلقائي للكمية الموجهة (VAR)، حيث تشير النتائج إلى أن للإنفاق الاستهلاكي أثر إيجابي على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الزراعة والخدمات وأثر سلبي على القطاع الصناعي، في حين أن للإنفاق الاستثماري أثر إيجابي على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الصناعة والخدمات وأثر سلبي على القطاع الزراعي، وأخيراً فإن للإنفاق التحويلي أثر إيجابي على القطاع الزراعي وأثر سلبي على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الصناعة والخدمات. أما فيما يتعلق بحجم هذا الأثر فإن هذه النتائج تشير إلى أن مكونات الإنفاق العام تساهم في المتوسط بحوالي ٩٢٪ من التغيير في كل من إجمالي الناتج وناتج قطاع الخدمات، في حين تنخفض هذه النسبة إلى حوالي ٦٢٪ بالنسبة للقطاع الصناعي و٤٩٪ بالنسبة للقطاع الزراعي، كما أن أثر هذه المكونات يتزايد مع مرور الزمن وبدرجات متفاوتة.

هذه النتائج في مجملها تشير إلى الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على سلوك الناتج المحلي غير النفطي مقابل أثر عكسي للإنفاق التحويلي،

وهذا بدوره قد يكون مؤشرا على غياب أثر المزاخمة وانعكاسا لغياب الضرائب كمصدر لتمويل الإنفاق العام ودليلا على أهمية الإنفاق العام، الاستهلاكي والاستثماري، كمصدر رئيسي لتحريك النشاط الاقتصادي بدولة الكويت.

#### مقدمة :

يعتبر الإنفاق العام أحد الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية والتي ظهرت أهميتها بعد الكساد الكبير الذي شهده العالم في الفترة من عام ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣، ورغم أهمية هذه الأداة إلا أن دورها في تحفيز النمو الاقتصادي ما زال محل خلاف على المستويين النظري والتطبيقي، ويعود ذلك إلى عوامل من أهمها درجة كفاءة الإنفاق العام، وأثر المزاخمة، بالإضافة إلى طبيعة ردة فعل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص لأي تغيير في السياسة المالية في جانبي الإيرادات والإنفاق، وعليه فإن هذا الموضوع لا يزال مجالا مفتوحا للبحث.

لذلك فإن هذه الدراسة هي محاولة للتعرف على أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت وذلك من خلال دراسة تأثير مكونات الإنفاق العام الرئيسية، المتمثلة بالإنفاق الاستهلاكي، والاستثماري والتحويلي على الناتج المحلي غير النفطي وقطاعاته الرئيسية المتمثلة في الزراعة والصناعة والخدمات. حيث يتكون الإنفاق الاستهلاكي من مكافآت العاملين والإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمات، في حين يتضمن الإنفاق الاستثماري الإنفاق على وسائل النقل والمعدات والإنفاق على المشاريع الإنشائية، أما الإنفاق التحويلي فيتضمن باقي بنود الإنفاق العام.

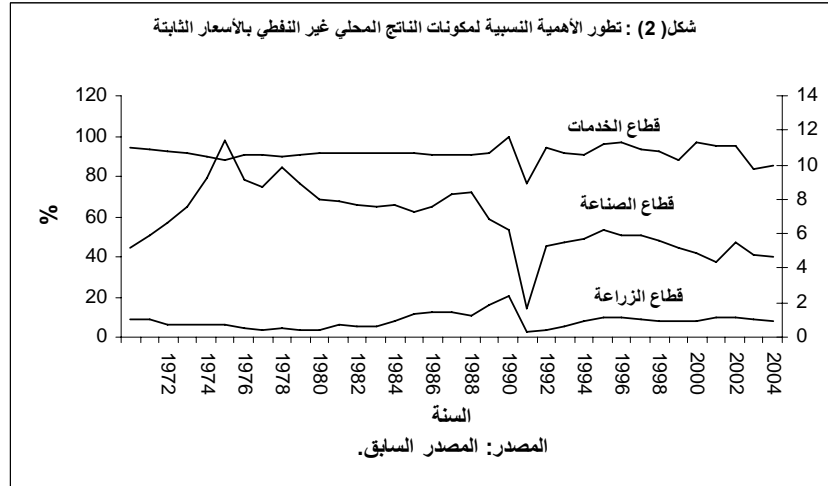
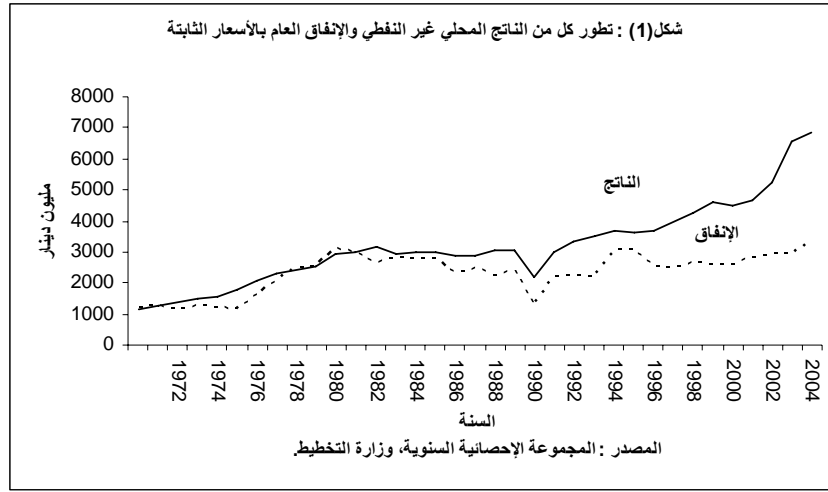
وتتقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء الأول يستعرض السمات الرئيسية للاقتصاد الكويتي، والثاني يعرض بشكل موجز أثر الإنفاق العام من الجانب النظري، و الثالث استعراض موجز للدراسات التطبيقية السابقة حول هذا الموضوع، أما الجزء الرابع فهو دراسة تطبيقية لأثر مكونات الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي ومكوناته

بدولة الكويت وذلك باستخدام أسلوب VAR ، ويختتم الجزء الخامس هذه الدراسة بملخص لأهم نتائجها.

### الجزء الأول : السمات الرئيسية للاقتصاد الكويتي

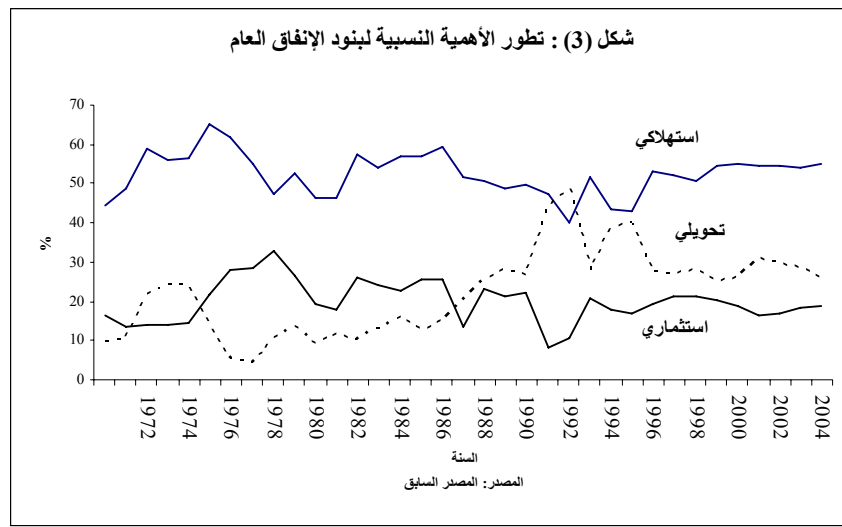
الاقتصاد الكويتي اقتصاد صغير أحادي المورد منفتح على الخارج تمثل صادرات النفط المصدر الرئيسي للدخل حيث يساهم قطاع النفط في المتوسط بحوالي ٥٠٪ في إجمالي الناتج المحلي في حين تمثل القطاعات الأخرى النسبة المتبقية. وعلى مستوى القطاعات غير النفطية يأتي قطاع الخدمات في المقدمة بنسبة متوسطها ٩٢٪ من إجمالي الناتج غير النفطي يليه القطاع الصناعي بمتوسط ٥٪، ثم القطاع الزراعي بمتوسط ٣٪. وقد شهدت القطاعات غير النفطية نموا ملحوظا خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٤ بلغ متوسطه حوالي ٩٪، حيث جاء متوسط نمو القطاع الزراعي في المقدمة بنسبة ٩٪ يليه قطاع الخدمات بنسبة ٨٪ ثم قطاع الصناعة بنسبة ٧٪. وعليه فإن الاقتصاد الكويتي يتصف بهيمنة كل من قطاعي النفط والخدمات على مجمل نشاطه حيث يستحوذ هذين القطاعين على حوالي ٩٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتتبنى الكويت سياسة تثبيت سعر صرف عملتها، كما يتمتع الاقتصاد الكويتي بغياب القيود على حركة رأس المال والتجارة الخارجية.

أما بالنسبة للمالية العامة فتتصف بغياب الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، حيث تعتمد الحكومة على عوائد بيع النفط لتمويل إنفاقها، ففي المتوسط تمثل هذه العوائد حوالي ٩٠٪ من الإيرادات العامة، من جانب آخر فإن الإنفاق العام يمثل في المتوسط حوالي ٤٥٪ من الطلب الكلي و ٧٥٪ من الناتج غير النفطي، يضاف إلى ذلك أن القطاع العام يوظف حوالي ٩٠٪ من قوة العمل الكويتية و ٢٩٪ من إجمالي قوة العمل الأجنبية غير المنزلية. إن هذه المؤشرات دليل على الدور الهام الذي يلعبه القطاع العام في الاقتصاد الكويتي.



وقد شهد الإنفاق العام قفزات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام من حوالي ٢٩٥ مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى ٢٤١٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ ثم إلى ٤٨٦٠ مليون دينار عام ٢٠٠٤، وذلك بمتوسط نمو سنوي بلغ حوالي ١١٪، والواقع أن الإنفاق العام قد شهد نموا كبيرا خلال السبعينيات تبعه

انحسار هذا النمو في الثمانينيات ثم عاود الارتفاع بعد ذلك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكويت بدأت تشهد عجزا في موازنتها منذ عام ١٩٨٣ كنتيجة لتدهور أسعار النفط، وقد استمر العجز حتى عام ١٩٨٨ بمتوسط بلغ حوالي ٥٠٠ مليون دينار، ثم عاود هذا العجز الظهور بعد التحرير عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥ بمتوسط بلغ حوالي ١,٩ مليار دينار، وذلك كنتيجة لمتطلبات إعادة الإعمار. إلا أن الموازنة العامة خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٤ قد شهدت فائضا بلغ مجموعه حوالي ١٧ مليار دينار.



أما عن تطور مكونات الإنفاق العام خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٤ فتشير البيانات إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يأتي في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ حوالي ٥٢٪ يليه الإنفاق التحويلي بمتوسط ٢٢٪ ثم الإنفاق الاستثماري بمتوسط ٢٠٪. إلا أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي قد انخفضت في المتوسط من حوالي ٥٤٪ خلال السبعينيات إلى ٥٣٪ خلال الثمانينيات ثم إلى ٥٠٪ بعد ذلك، في حين شهد الإنفاق التحويلي تزايدا في نسبه من ١٤٪ خلال السبعينيات إلى ١٥٪ خلال الثمانينيات ثم إلى ٣٣٪ بعد ذلك، وفي المقابل انخفضت نسبة الإنفاق الاستثماري من ٢١٪ خلال السبعينيات إلى ١٨٪

خلال الفترة الأخيرة. والملاحظ أن نسبة الإنفاق التحويلي بدأت تفوق نسبة الإنفاق الاستثماري بصورة منتظمة منذ نهاية الثمانينيات كما يوضحه الشكل (٣)، كما يلاحظ الارتفاع الكبير في نسبة الإنفاق التحويلي في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦ وذلك كنتيجة لتداعيات الغزو العراقي الغاشم، وأخيراً فإن الشكل السابق يشير إلى الاستقرار النسبي في نسبة بنود الإنفاق الثلاث منذ عام ١٩٩٦.

### الجزء الثاني : أثر الإنفاق العام من الجانب النظري

لا يزال موضوع العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي مثار جدل على المستويين النظري والتطبيقي، وتعارض ما بين التوقعات النظرية والنتائج التطبيقية حول هذا الموضوع ( Hemming *et al*, 2002; Gupta *et al*, 2002, 2005; (Nijkamp&Poot, 2003; Yasin, 2003; Paternostro, 2007).

على المستوى النظري هناك وجهتي نظر رئيسيتين حول هذا الموضوع وهما: وجهة نظر المدرسة الكينزية، ووجهة نظر المدرسة التقليدية الحديثة. فالمدرسة الكينزية ترى أهمية وفاعلية الإنفاق العام في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على الطلب الكلي، كما أن قيام الدولة ببناء البنى التحتية وإنتاج السلع العامة سيساهم، في المدى الطويل، في زيادة معدل النمو في الاقتصاد لكونها عوامل ذات أثر إيجابي على إنتاجية القطاع الخاص.

أما وجهة نظر المدرسة التقليدية الجديدة فترى عدم وجود مثل هذه الفاعلية لسببين وهما أثر المزاخمة و مبدأ التساوي لريكاردو، فالبنسبة لأثر المزاخمة ينقسم هذا الأثر إلى نوعين وهما المزاخمة المباشرة الناتجة عن قيام الدولة بأنشطة منافسة للقطاع الخاص، والمزاخمة غير المباشرة والناتجة عن تمويل جزء من الإنفاق العام عن طريق الاقتراض وما يصاحب ذلك من ارتفاع في سعر الفائدة المحلي وبالتالي انخفاض

في الطلب الكلي نتيجة لذلك، ويزداد أثر المزاخمة غير المباشرة هذا مع زيادة حساسية الطلب الكلي لتغيرات سعر الفائدة. أما مبدأ التساوي لريكاردو فيقضي بأن خفض الضرائب سيواكبه زيادة مدخرات القطاع الخاص مما يعني بقاء الطلب الكلي على مستواه دون تغيير وبالتالي عدم تأثر الناتج المحلي بهذا الخفض، وهذا يعود إلى توقعات الوحدات الاقتصادية بأن خفض الضرائب سيعقبه في المستقبل زيادة في هذه الضرائب مما سيبقي على دخلها الدائم وبالتالي إنفاقها الاستهلاكي دون تغيير، لذلك فإن ردة الفعل العكسية للقطاع الخاص ستحدد الأثر الإيجابي المتوقع لخفض الضرائب.

والواقع إن فاعلية الإنفاق العام كأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي تعتمد على عوامل من أهمها درجة انفتاح الاقتصاد ونظام سعر الصرف المطبق (Mundell, 1963)، فالإنفاق العام في حالة الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي ذو فاعلية في التأثير على النشاط الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت وغير فعال في ظل نظام سعر الصرف الحر، كما أن الإنفاق العام سيكون أكثر فاعلية في حالات قصور الطلب الكلي، وانخفاض أثر المزاخمة، ووجود سياسة نقدية مصاحبة تعمل على خفض أثر المزاخمة، وقدرة الحكومة على سداد الدين العام، وردة الفعل الإيجابية للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص لأي تغيير في الإنفاق العام.

أما من ناحية طبيعة أثر الإنفاق العام، فإنه يمكن القول بشكل عام أن للإنفاق العام أثر إيجابي على الناتج المحلي في حالة وجود طاقة إنتاجية معطلة ونظام سعر صرف مثبت ودين عام منخفض وسياسة نقدية مصاحبة ذات آثار تضخمية محدودة تساهم في استقرار سعر الفائدة مع غياب أي قيود تمويلية على الدولة، في حين أن للإنفاق العام أثرا عكسيا على الناتج المحلي في حالة وجود مزاخمة مباشرة أو غير مباشرة، وصعوبة تمويل الدين العام وزيادة عدم اليقين وما يصاحبه من زيادة الادخار

واستجابة عكسية لكل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص (Hemming *et al*, 2002)، وعليه فإن حسم الجدل حول هذا الموضوع سيكون مجاله الدراسات التطبيقية للتعرف على طبيعة هذه العلاقة وأثر العوامل السابقة عليها.

### الجزء الثالث : الدراسات التطبيقية السابقة

شهد هذا الموضوع كما كبيرا من الدراسات للتعرف على واقع العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تشير الدراسات التي أجريت بشكل عام إلى محدودية أثر المزاخمة وضعف الدليل على وجود ردة فعل عكسية محيطة لأثر خفض الضرائب على الطلب الكلي في الاقتصاد (Hemming *et al*, 2002)، مما يعني وجود مجال لتأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الإنفاق العام و الناتج المحلي فإن نتائج تلك الدراسات كانت متضاربة، فمنها ما تشير إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق الاستهلاكي والتحويلي على الناتج المحلي (Lin, 1994; Devarajan *et al*, 1996)، ومنها ما تشير إلى تأثير عكسي لهذين البندين (Alexander, 1990; Barro, 1991; Easterly and Rebello, 1993; Kneller *et al*, 1999; Tanninen, 1999; Haque, 2004; Gupta *et al*, 2005).

أما عن أثر الإنفاق الاستثماري فإن بعض الدراسات تشير إلى تأثير إيجابي لهذا المتغير (Kneller *et al*, 1999; Romer, 1990; Yasin, 2003; Milbourne *et al*, 2003; Haque, 2004; Gupta *et al*, 2005; Pereira and Pinho, 2006; Bose *et al*, 2007)، في حين تشير نتائج دراسات أخرى إلى وجود تأثير عكسي له (Easterly, 1993; Devarajan *et al*, 1996; and Rebello, 1993).



وبشكل عام تشير نتائج هذه الدراسات إلى أن طبيعة أثر هذه البنود تختلف من دولة إلى أخرى وخاصة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية (Bose,2007)، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود أثر ايجابي للإنفاق الاستهلاكي والتحويلي في حالة الدول النامية (Devarajan *et al*, 1996; Lin, 1994) وذلك بسبب أثر هذين النوعين على دخل القطاع الخاص وبالتالي على إنفاقه، في حين تشير النتائج كذلك إلى وجود أثر عكسي للإنفاق الاستثماري، ويعود ذلك في أحد جوانبه إلى عدم كفاءة هذا النوع من الإنفاق في هذه الدول (Devarajan *et al*, 1996; Roache,2007).

أما على مستوى دول مجلس التعاون، فهناك عدد محدود من الدراسات حول هذا الموضوع، ففيما يتعلق بالملكة العربية السعودية تشير نتائج دراسة (Gali,1997) والتي استخدمت نموذج VAR إلى تأثير ايجابي لكنه غير معنوي للإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري، في حين تشير دراسة (Fanso and Wang,2001) التي استخدمت نموذج تصحيح الخطأ إلى أثر إيجابي للإنفاق الاستثماري، وأثر سلبي للإنفاق الجاري لكنه غير معنوي. أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فتشير دراسة (Gali and Al-Shamsi,1997) إلى أثر ايجابي للإنفاق الاستثماري وسلبي للإنفاق الاستهلاكي، أما دراسة (Fanso and Wang,2001) فتشير إلى عدم معنوية كل من الإنفاق الاستثماري والجاري. وفي حالة سلطنة عمان تشير دراسة (Treichel, 1999)، التي استخدمت نموذج تصحيح الخطأ، إلى أثر ايجابي لكل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، في حين تشير نتائج دراسة (Fanso and Wang,2001) إلى عدم معنوية أثر الإنفاق الاستثماري والجاري. أما عن دولة الكويت فحسب علمي لا توجد دراسات منشورة حول هذا الموضوع.

إن التباين في نتائج الدراسات السابقة يعود في أحد جوانبه إلى اختلاف طبيعة المتغيرات المستخدمة حيث استخدمت دراسة (Fanso and Wang, 2001) الناتج المحلي

وبنود الإنفاق العام بصورتها الأصلية في حين استخدمت الدراسات الأخرى معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي و نسبة بنود الإنفاق إلى الناتج، وهذا قد يترتب عليه تعارض النتائج فيما يتعلق بأثر الإنفاق العام حيث تميل الفئة الأولى إلى التوصل لأثر إيجابي لهذا المتغير في حين تميل الثانية إلى التوصل لأثر سلبي وهذا ما تشير إليه نتائج الدراسات التي أجريت على الدول الأخرى (Yasin,2003).

#### الجزء الرابع : التحليل التطبيقي

لدراسة أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت تم استخدام الناتج المحلي غير النفطي (NY) ومكوناته المتمثلة في الناتج الزراعي (A) والناتج الصناعي غير النفطي (M)، والناتج الخدمي (S) ، ومكونات الإنفاق العام الداخلي المتمثلة بالإنفاق الاستهلاكي (GC) ، الإنفاق الاستثماري (GI) ، والإنفاق التحويلي (GTR) والذي يشمل باقي بنود الإنفاق. وقد تم استخدام لوغاريثم هذه المتغيرات بقيمها الحقيقية (بالأسعار الثابتة)، إلا أنه نظراً لعدم وجود بيانات منشورة عن القيم الحقيقية للإنفاق الاستثماري والتحويلي فقد تم استخدام مخفض الإنفاق الاستهلاكي العام لاحتساب القيم الحقيقية لمكونات الإنفاق العام الثلاث المستخدمة في هذه الدراسة، وستغطي الدراسة الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٤ باستخدام بيانات سنوية تم الحصول عليها من المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط بدولة الكويت.

وستستخدم الدراسة أسلوب الانحدار التلقائي للكمية الموجهة (VAR) وهو نموذج متعدد المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، فكل متغير في هذا النموذج دالة في القيم السابقة له وللمتغيرات الأخرى، وعليه فإن النموذج يتكون من عدد من المعادلات يساوي عدد المتغيرات المستخدمة. ويقضي هذا الأسلوب بإجراء تحليل الانحدار على النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ثم استخلاص حدود الخطأ الناتجة من

تقدير المعادلات السابقة واستخدامها للتعرف على حجم وطبيعة أثر كل متغير من متغيرات النموذج على المتغيرات الأخرى وذلك من خلال أدواتين وهما تحليل التباين (Variance Decomposition) ودوال ردة الفعل (Impulse Response Functions)، حيث تقيس الأداة الأولى أهمية كل متغير، كنسبة مئوية، في التأثير على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى في النموذج وذلك من خلال تقدير نسبة مساهمة كل متغير في النموذج بما فيها المتغير المعني في تباين خطأ الاستقراء لهذا المتغير، في حين تقيس الأداة الثانية أثر صدمة افتراضية ممثلة بزيادة تساوي مقدار انحراف معياري واحد لحدود الخطأ في كل متغير من متغيرات النموذج على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى في النموذج، حيث تظهر هذه الأداة ما إذا كان لهذه الزيادة أثر إيجابي أو سلبي مع تتبع تطور هذا الأثر خلال فترة استقراء معينة.

بناء على ما سبق فإنه تم تقدير أربعة نماذج منفصلة الأول لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي والثاني للناتج الزراعي والثالث للناتج الصناعي والرابع للناتج الخدمي، وكل نموذج منها يتضمن بالإضافة إلى المتغير الرئيسي بنود الإنفاق العام الثلاث. ونظرا لأهمية تحديد فترات الإبطاء المناسبة للنموذج فقد تم استخدام معيار "أكايك" لتحديد ذلك والذي يشير إلى أن فترات الإبطاء المناسبة هي أربع فترات إبطاء لكل متغير، وعليه فإنه سيتم تقدير النماذج الأربع باستخدام النموذج العام التالي :

$$Y_t = \sum_{i=1}^4 \alpha_i Y_{t-i} + E_t \quad (1)$$

حيث :

$Y_t$  = متجه المتغيرات الداخلية.

$A_t$  = مصفوفة معاملات المتغيرات الداخلية.

$E_t$  = متجه حدود الخطأ.

## أولاً : اختبار السكون والتكامل المشترك

قبل دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات تم اجراء اختبار السكون عليها وذلك باستخدام اختبار "Dickey-Fuller" الموسع، وتشير النتائج، كما هو موضح في الجدول (١)، إلى أن جميع المتغيرات تعاني من مشكلة عدم السكون وأنها تتحول إلى سلاسل زمنية ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.

## جدول (١)

## نتائج اختبار السكون

| المتغير | المستوى | الفرق الأول |
|---------|---------|-------------|
| NY      | -0.8    | -4.5*       |
| GC      | -1.8    | -5.02*      |
| GI      | -2.4    | -3.6*       |
| GTR     | -1.8    | -4.5*       |
| A       | -1.5    | -5.4*       |
| M       | -2.7    | -5.0*       |
| S       | -1.04   | -4.8*       |

\* ذو معنوية إحصائية عند مستوى ١٪ .

بعد تحديد درجة سكون المتغيرات المستخدمة تأتي الخطوة التالية وهي اختبار العلاقة التوازنية في الأمد الطويل بين مكونات الإنفاق العام من جهة والناتج المحلي غير النفطي ومكوناته من جهة أخرى وذلك باستخدام اختبار "يوهانسن" للتكامل المشترك، كما هو مبين في الجدول (٢)، والذي تشير نتائجه إلى وجود معادلتين متكاملتين مشتركين عند مستوى معنوية ١٪ بين الناتج غير النفطي ومكونات الإنفاق العام الثلاث، وكذلك الحال مع الناتج الزراعي والصناعي والخدمات، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بينها، وهذا بدوره يشير إلى أهمية مكونات الإنفاق العام في التأثير على سلوك الناتج المحلي غير النفطي ومكوناته ليعكس بذلك الدور الذي يلعبه الإنفاق العام في اقتصاد دولة نامية كدولة الكويت.

جدول (٢)

نتائج اختبار التكامل المشترك

| Eigenvalue | Likelihood Ratio | Critical Value |       | Hypothesized No. of CE(s) |
|------------|------------------|----------------|-------|---------------------------|
|            |                  | 5%             | 1%    |                           |
| NY         |                  |                |       |                           |
| 0.75       | 91.19            | 62.99          | 70.05 | None *                    |
| 0.55       | 46.92            | 42.44          | 48.45 | At most 1 **              |
| 0.35       | 21.42            | 25.32          | 30.45 | At most 2                 |
| 0.22       | 7.82             | 12.25          | 16.26 | At most 3                 |
| A          |                  |                |       |                           |
| 0.88       | 144.68           | 62.99          | 70.05 | None *                    |
| 0.86       | 81.81            | 42.44          | 48.45 | At most 1 *               |
| 0.51       | 23.05            | 25.32          | 30.45 | At most 2                 |
| 0.06       | 1.74             | 12.25          | 16.26 | At most 3                 |
| M          |                  |                |       |                           |
| 0.99       | 223.32           | 62.99          | 70.05 | None *                    |
| 0.85       | 86.13            | 42.44          | 48.45 | At most 1 *               |
| 0.46       | 29.65            | 25.32          | 30.45 | At most 2 **              |
| 0.31       | 11.14            | 12.25          | 16.26 | At most 3                 |
| S          |                  |                |       |                           |
| 0.83       | 107.24           | 62.99          | 70.05 | None *                    |
| 0.62       | 50.72            | 42.44          | 48.45 | At most 1 *               |
| 0.32       | 19.45            | 25.32          | 30.45 | At most 2                 |
| 0.20       | 7.13             | 12.25          | 16.26 | At most 3                 |

\* ذو معنوية إحصائية عند مستوى ١٪ ، \*\* ذو معنوية إحصائية عند مستوى ٥٪ ،

ثانياً : نتائج تقدير النموذج

بناءً على ما سبق فقد تم استخدام المتغيرات بمستواها عند تقدير النماذج وذلك للمحافظة على الخصائص طويلة الأمد للعلاقة فيما بين هذه المتغيرات، وتشير نتائج التحليل بشكل عام، كما هو موضح في الجدولين رقم ٣ ورقم ٤، إلى أهمية الإنفاق العام في التأثير على الناتج المحلي ومكوناته، إلا أن طبيعة هذا الأثر تختلف من قطاع إلى آخر كما سيتم توضيحه.

جدول (٣)  
نتائج تحليل التباين

| NY   |      |      |      | A    |      |      |      | فترة<br>الاستقراء |
|------|------|------|------|------|------|------|------|-------------------|
| GC   | GTR  | GI   | NY   | GC   | GTR  | GI   | A    |                   |
| 7.3  | 22.5 | 56.0 | 14.2 | 0.0  | 12.2 | 28.6 | 59.2 | 1                 |
| 17.5 | 23.1 | 47.4 | 12.0 | 0.3  | 22.4 | 15.8 | 61.5 | 2                 |
| 15.0 | 23.0 | 52.8 | 9.2  | 0.9  | 25.7 | 19.4 | 54.0 | 3                 |
| 21.5 | 26.0 | 44.7 | 7.8  | 2.0  | 25.8 | 19.1 | 53.1 | 4                 |
| 17.6 | 34.2 | 42.1 | 6.1  | 4.2  | 27.7 | 19.5 | 48.5 | 5                 |
| 16.8 | 36.6 | 40.7 | 5.9  | 4.1  | 28.5 | 19.0 | 48.4 | 6                 |
| 14.9 | 37.0 | 42.8 | 5.2  | 4.7  | 28.7 | 19.1 | 47.5 | 7                 |
| 14.8 | 38.7 | 41.5 | 5.0  | 8.0  | 27.6 | 18.2 | 46.2 | 8                 |
| 16.9 | 38.8 | 39.7 | 4.6  | 9.7  | 27.1 | 17.9 | 45.3 | 9                 |
| 19.5 | 37.8 | 38.3 | 4.4  | 10.8 | 26.6 | 17.8 | 44.7 | 10                |
| M    |      |      |      | S    |      |      |      | فترة<br>الاستقراء |
| GC   | GTR  | GI   | M    | GC   | GTR  | GI   | S    |                   |
| 0.3  | 23.4 | 4.2  | 72.1 | 31.6 | 28.6 | 24.8 | 15.0 | 1                 |
| 12.5 | 13.5 | 27.8 | 46.2 | 39.6 | 26.4 | 24.1 | 9.9  | 2                 |
| 7.7  | 28.7 | 20.7 | 42.9 | 44.9 | 23.7 | 23.0 | 8.4  | 3                 |
| 9.7  | 25.8 | 25.9 | 38.6 | 49.3 | 23.5 | 20.8 | 6.5  | 4                 |
| 14.1 | 23.9 | 27.2 | 34.8 | 43.8 | 29.9 | 21.1 | 5.2  | 5                 |
| 17.4 | 21.8 | 30.2 | 30.6 | 41.9 | 30.0 | 22.6 | 5.5  | 6                 |
| 17.5 | 20.7 | 32.4 | 29.3 | 38.7 | 31.1 | 25.0 | 5.3  | 7                 |
| 18.2 | 20.4 | 33.3 | 28.2 | 36.8 | 33.5 | 24.7 | 5.1  | 8                 |
| 18.0 | 20.3 | 34.3 | 27.4 | 36.5 | 34.6 | 24.1 | 4.8  | 9                 |
| 18.7 | 20.2 | 34.9 | 26.2 | 36.3 | 35.9 | 23.1 | 4.6  | 10                |

١. الأثر على الناتج غير النفطي :

تشير النتائج إلى أن الإنفاق الاستثماري يأتي في المقدمة بتأثير طردي بلغت ذروته حوالي ٥٦٪ في السنة الأولى من تقلبات الناتج وبمتوسط بلغ ٤٤٪، حيث يتناقص هذا الأثر مع مرور الزمن ليصل إلى حوالي ٣٨٪ بعد ١٠ سنوات. ويأتي الإنفاق التحويلي في المرتبة الثانية بتأثير عكسي بلغت ذروته حوالي ٣٨٪ من تقلبات الناتج في السنتين

الثامنة والتاسعة وبمتوسط بلغ حوالي ٣١٪، وقد استمر تزايد هذا التأثير حتى السنة التاسعة. أما الإنفاق الاستهلاكي فذو تأثير طردي يتحول إلى عكسي بعد مرور ٦ سنوات وبمساهمة بلغت ذروتها حوالي ٢١٪ في السنة الرابعة ثم يبدأ بالانخفاض بعد ذلك فيما عدا السنة الأخيرة ومتوسط بلغ ١٦٪.

#### جدول (٤)

##### دوال ردة الفعل

| NY    |       |       |       | A     |       |       |       | فترة الاستقراء |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|----------------|
| GC    | GTR   | GI    | NY    | GC    | GTR   | GI    | A     |                |
| 0.01  | -0.02 | 0.04  | 0.02  | 0.00  | 0.06  | -0.09 | 0.13  | 1              |
| 0.02  | -0.01 | 0.00  | 0.00  | 0.01  | 0.09  | -0.01 | 0.13  | 2              |
| 0.01  | -0.02 | 0.03  | 0.00  | -0.02 | 0.07  | -0.06 | 0.04  | 3              |
| 0.02  | -0.02 | 0.01  | 0.00  | -0.03 | 0.02  | 0.01  | 0.02  | 4              |
| 0.01  | -0.03 | 0.03  | 0.01  | -0.04 | 0.05  | -0.04 | 0.00  | 5              |
| 0.00  | -0.02 | 0.01  | 0.00  | 0.00  | 0.03  | 0.00  | 0.03  | 6              |
| 0.00  | -0.02 | 0.02  | 0.00  | 0.02  | 0.03  | -0.02 | 0.02  | 7              |
| -0.01 | -0.02 | 0.01  | 0.00  | 0.05  | 0.01  | 0.00  | 0.03  | 8              |
| -0.02 | -0.02 | 0.01  | 0.00  | 0.04  | 0.00  | -0.01 | 0.01  | 9              |
| -0.02 | -0.01 | 0.01  | 0.00  | 0.03  | 0.00  | 0.01  | 0.01  | 10             |
| M     |       |       |       | S     |       |       |       | فترة الاستقراء |
| GC    | GTR   | GI    | M     | GC    | GTR   | GI    | S     |                |
| 0.00  | -0.03 | 0.01  | 0.06  | 0.02  | -0.02 | 0.02  | 0.02  | 1              |
| -0.03 | 0.00  | 0.05  | 0.02  | 0.02  | -0.01 | 0.01  | 0.00  | 2              |
| 0.01  | -0.06 | -0.02 | 0.05  | 0.02  | -0.01 | 0.01  | 0.00  | 3              |
| 0.02  | 0.00  | 0.04  | 0.00  | 0.02  | -0.01 | 0.01  | 0.00  | 4              |
| 0.03  | -0.02 | -0.03 | 0.02  | 0.02  | -0.02 | 0.02  | 0.00  | 5              |
| -0.03 | -0.01 | 0.04  | 0.00  | 0.01  | -0.01 | 0.01  | -0.01 | 6              |
| -0.02 | 0.00  | -0.03 | 0.01  | 0.00  | -0.01 | 0.02  | 0.00  | 7              |
| -0.02 | 0.02  | 0.03  | -0.02 | -0.01 | -0.02 | 0.01  | 0.00  | 8              |
| 0.01  | -0.01 | -0.02 | 0.01  | -0.01 | -0.02 | 0.01  | 0.00  | 9              |
| -0.02 | 0.02  | 0.02  | 0.00  | -0.01 | -0.01 | 0.00  | 0.00  | 10             |

## ٢. الأثر على ناتج القطاع الزراعي :

فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، فإن النتائج تشير إلى أن الإنفاق التحويلي يأتي في المقدمة بتأثير طردي بلغت ذروته حوالي ٢٨٪ في السنة السادسة ومتوسط بلغ ٢٥٪. أما الإنفاق الاستثماري فيأتي بالمرتبة الثانية بتأثير عكسي بلغت ذروته حوالي ٢٨٪ في السنة الأولى ومتوسط بلغ ١٩٪. أخيرا فإن الإنفاق الاستهلاكي يأتي في المرتبة الثالثة بتأثير طردي في البداية يتحول سلبي في الأمد المتوسط ثم طردي مرة أخرى في الأمد الطويل بلغت ذروته ١٠٪ في السنة العاشرة ومتوسط بلغ ٤٪ آخذا اتجاها تصاعديا.

## ٣. الأثر على ناتج القطاع الصناعي:

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فإن الإنفاق الاستثماري يأتي في المقدمة بصافي تأثير طردي، مع فترات من التأثير العكسي، بلغت ذروته حوالي ٣٤٪ في السنة العاشرة ومتوسط ٢٧٪، حيث يأخذ هذا الأثر إتجاها تصاعديا مع مرور الزمن. في حين يأتي الإنفاق التحويلي بالمرتبة الثانية بتأثير عكسي بلغت ذروته حوالي ٢٨٪ في السنة الثالثة ومتوسط ٢١٪. أما أثر الإنفاق الاستهلاكي فيأتي في المرتبة الثالثة بتأثير عكسي بلغت ذروته ١٨٪ في السنة العاشرة ومتوسط ١٣٪.

## ٤. الأثر على ناتج قطاع الخدمات:

يتأثر ناتج هذا القطاع طرديا بالإنفاق الاستهلاكي حيث بلغت ذروته ٤٩٪ في السنة الرابعة ثم يبدأ بالتناقص بعد ذلك ليبلغ متوسط أثره حوالي ٣٩٪، كما يلاحظ أن هذا الأثر يتحول إلى عكسي في السنوات الثلاث الأخيرة. ويأتي الإنفاق التحويلي في المرتبة الثانية بتأثير عكسي بلغت ذروته ٣٥٪ في السنة العاشرة. أما الإنفاق الاستثماري فيأتي بالمرتبة الثالثة بتأثير طردي بلغت ذروته ٢٥٪ في السنة السابعة وبمتوسط بلغ ٢٣٪.



بناء على ما سبق يمكن القول بأن للإنفاق العام الاستهلاكي تأثير طردي على إجمالي الناتج غير النفطي وناتج قطاعي الزراعة والخدمات، أما الإنفاق الاستثماري فإن أثره طردي على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وقطاعي الصناعة والخدمات، في حين أن تأثير الإنفاق التحويلي طردي على قطاع الزراعة فقط. وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت لها بعض الدراسات السابقة سواء تلك التي أجريت على الدول النامية أو على دول الخليج. والواقع أن الأثر الإيجابي للإنفاق الاستهلاكي يعود في أحد جوانبه إلى أن بند الأجور وتعويضات العاملين، والذي يمثل حوالي ٧٥٪ منه، يعتبر مصدر دخل لحوالي ٩٠٪ من قوة العمل الكويتية وبالتالي مصدر رئيسي لتمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص. كما أن الأثر العكسي للإنفاق التحويلي قد يشير إلى عدم كفاءة هذا النوع من الإنفاق العام.

وعليه فإن النتائج السابقة تشير إلى أن للإنفاق العام دور ايجابي وهام في تحريك النشاط الاقتصادي وذلك تماشياً مع وجهة النظر الكينزية فيما يتعلق بهذا الموضوع، وأنعكاساً للسماوات التي يتمتع بها الاقتصاد الكويتي في كونه لا زال في طور النمو مع دور محوري للقطاع العام في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى نظام سعر الصرف المثبت والدين العام المنخفض.

#### الجزء الخامس: الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر مكونات الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي ومكوناته بدولة الكويت، ولتحقيق ذلك أخضعت المتغيرات المستخدمة في البداية لاختبار السكون والتكامل المشترك حيث أشارت النتائج إلى أن المتغيرات غير ساكنة بمستواها لكنها تصبح ساكنة بعد أخذ فرقها الأول، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد بين مكونات الإنفاق العام والناتج غير النفطي ومكوناته. ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك للتعرف على طبيعة وحجم أثر مكونات الإنفاق

العام على الناتج المحلي غير النفطي ومكوناته وذلك باستخدام الانحدار التلقائي للكمية الموجهة (VAR)، وتشير النتائج إلى أن للإنفاق الاستهلاكي أثر إيجابي على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الزراعة والخدمات وأثر سلبي على القطاع الصناعي، في حين أن للإنفاق الاستثماري أثر إيجابي على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الصناعة والخدمات وأثر سلبي على القطاع الزراعي، وأخيراً فإن للإنفاق التحويلي أثر إيجابي على القطاع الزراعي وأثر سلبي على إجمالي الناتج غير النفطي وقطاعي الصناعة والخدمات. أما فيما يتعلق بحجم هذا الأثر فإن هذه النتائج تشير إلى أن مكونات الإنفاق العام تساهم في المتوسط بحوالي ٩٢٪ من التغيير في كل من إجمالي الناتج وناتج قطاع الخدمات، في حين تتخفف هذه النسبة إلى حوالي ٦٢٪ بالنسبة للقطاع الصناعي و٤٩٪ بالنسبة للقطاع الزراعي، كما أن أثر هذه المكونات يتزايد مع مرور الزمن وبدرجات متفاوتة.

هذه النتائج في مجملها تشير إلى الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على سلوك الناتج المحلي غير النفطي مقابل أثر عكسي للإنفاق التحويلي، وهذا بدوره قد يكون مؤشراً على غياب أثر المزاخمة وانعكاساً لغياب الضرائب كمصدر لتمويل الإنفاق العام ودليلاً على أهمية الإنفاق العام، الاستهلاكي والاستثماري، كمصدر رئيسي لتحريك النشاط الاقتصادي بدولة الكويت.

## المراجع :

١. بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي ، سنوات مختلفة .
  ٢. وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.
  3. Akaike, H.(1969)," Fitting Autoregressive Models For Prediction", Annals of Statistical Mathematics, pp.243-247.
  4. Alexander, W.R (1990), "Growth: Some combined cross-sectional and time series", Applied Economics, pp. 1197-1204.
  5. Barro, R. J. (1991), "Economic growth in a cross section of countries", Quarterly Journal of Economics, pp. 407-444.
  6. Bose,N., E. Haque, and, D. Osborn (2007)," Public Expenditure and Economic growth: A disaggregated analysis for developing countries", The Manchester School, V. 75, no. 5,pp. 533-556
  7. Dickey, D. and W. Fuller (1979)," Distribution of the Estimators for autoregressive Time Series With a Unit Root",Journal of the American Statistical association, PP.427-431.
  8. Devarajan, S., S. Vinaya and H. Zou (1996), "The Composition of Public Expenditures and Economic Growth", Journal of Monetary Economics, pp.313-344.
  9. Easterly, W., and S. Rebelo (1993), "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical investigation", Journal of Monetary Economics , pp. 417-458.
  10. Fasano, U. and Q. Wang (2001),"Fiscal Expenditure Policy and Non-Oil Economic Growth: Evidence from GCC Countries", IMF Working Paper,pp.1-20.
  11. Gali, K. (1997), " government spending and economic growth in Saudi Arabia", journal of Economic Development, pp.165-172.
  12. \_\_\_\_\_ and F. Al-Shamsi ( 1997), " fiscal policy and economic growth: A study relating to the United Arab Emirates", Economia Internazionale, pp.519-533.
  13. Gupta,S., B. Clement, E. Baldacci, and C. Granados (2002)," Expenditure Composition, Fiscal Adjustment, and Growth in Low-Income Countries", IMF Working Paper,pp.1-39.
  14. \_\_\_\_\_ (2005)," Fiscal policy, expenditure composition, and growth in low-income countries, Journal of International Money and Finance, 24, 441-463.
  15. Haque, M.E. (2004), "The composition of government expenditure and economic growth in developing countries", Global Journal of Finance and Economics, 1, 97-117.
- 
-

16. Hemming, R., M. Kell, and S. Mahfouz (2002), "The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity- A Review of the Literature", IMF Working Paper, pp.1-52 .
17. Kneller, R., M. Bleaney and N. Gemmel (1999), "Fiscal policy and Growth", Journal of Public Economics, pp. 171-190.
18. Lin, S. (1994), "Government Spending and Economic Growth", Applied Economics, pp.83-94.
19. Milbourne, R., Otto, G. and Voss, G. (2003) Public investment and economic growth, Applied Economics, 35, 527-540.
20. Mundell, A. R. (1963), "Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates", Canadian Journal of Economics and Political Science, 29, 475 - 485.
21. Nijkamp, P. and J. Poot (2003), "Meta-Analysis of the impact of fiscal policies on long-run growth", Tinbergen Institute Discussion Paper, March, pp.1-36.
22. Paternostro, S., Rajaram, A. and Tiongson, E (2007), "How does the composition of public spending matter?", Oxford Development Studies, 35 (1).
23. Pereira, A., and M. Pinho, (2006), "Public Investment, Economic Performance, and Budgetary Consolidation: VAR Evidence for the 12 Euro Countries", College of William & Mary, Working Paper No. 40.
24. Roache, S. (2007), "Public Investment and Growth in the Eastern Caribbean", IMF working paper #124, PP.1-20
25. Romer, P. (1990), "Human Capital and Growth: Theory and Evidence", Carnegie- Rochester Conference Series on Public Policy, 32, PP. 251-286.
26. Tanninen, H. (1999), "Income Inequality, Government Expenditures and Growth", Applied Economics , pp. 1109-1117.
27. Treichel, V. (1999), " Stance of fiscal policy and non-oil economic growth", Oman beyond the oil horizon: Policies toward sustainable growth, IMF Occasional Paper #185 .
28. Yasin, M. (2003), " Public spending and economic growth: Empirical investigation of sub-saharn Africa", Southern Economic Journal, pp.59-68.

## **The impact of Public expenditure on domestic product in Kuwait**

**Husain Ali AL-Omar**

Associate prof., Economics Dept., College of Business Study,  
PAAET, Kuwait.

### **Abstract :**

This paper is an attempt to evaluate the effect of the components of Government Expenditure on domestic non-oil output and its components in the case of Kuwait using annual data covering the period from 1970 to 2004. The data were first tested for stationarity and co-integration, the results of these tests indicate that the variables are stationary in their first difference and cointegrated. Then a VAR system was estimated to assess the impact of government expenditure components on domestic non-oil output and its components, the results show that government consumption has a positive impact on non-oil output as well as agriculture and services, and a negative impact on industry. The impact of government investment expenditure is found to be positive on non-oil output as well as on industry and services, and a negative impact on agriculture, finally, the impact of government transfers is found to be negative on non-oil output as well as on industry and services, and positive on agriculture. Concerning the size of the impact of government expenditure components, the results indicate that 92% of the variation in both non-oil output and services is explained by these components, while their contribution to the variation in industry and agriculture are 62% and 49% respectively.

The overall implication of these results is that both consumption and investment expenditure have a positive impact on non-oil output, while transfers have a negative impact, this stresses the importance of the first two types, reflecting the possible absence of crowding-out effect and the non existence of an income tax system in the country.